بدأت قضايا البيئة تطرح نفسها في السنوات الاخيرة بشكل كبير مما استلزم البحث عن حلول لمشكلاتها، وتعتبر مشكلة التلوث البيئي من أهم المشاكل البيئية، والتي هي بمثابة اثارا خارجية سلبية تنشأ نتيجة فشل أليات السوق في تخصيص الموارد الطبيعية بشكل صحيح ومتوازن بين التكاليف التي يتحملها الملوث مقابل النشاط الاقتصادي الممارس من طرفه، وبين التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة هذا النشاط. من هنا يصبح تدخل الدولة أمرا حتميا من خلال الأدوات المختلفة للسياسة البيئية بهدف حماية المجتمع من التلوث. ولعل من ابرز دو أ ات التدخل الاقتصادية الجباية البيئية وفلسفة هذه الأداة تستند الى "مبدأ الملوث الدافع"، الذي ظهر لأول مرة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1972، والذي يهدف إلى تحمل الملوثين تكاليف منع ومكافحة التلوث وتعتبر تجربتها في هذا المجال نموذجا يحتذى به للتخفيف من المشاكل البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. ورغم تأخر اعتماد الجزائر للجباية البيئي إة لى غاية سنة 1992 إلا انها تعمل جاهدة في سبيل تطوير تشريعاتها الجبائية الخاصة بحماية البيئة